المسؤولية الوطنية .. وفيدرالية اليمن..!!

خالد الصمدي

يبحثون عن حلول لمشاكل الوطن اليمني في تقسيم الوطن الى فيدراليات قد تكون وفق أقاليم مدروسة وهذا ما طالبنا به في مقالات سابقة أن تكون الأقاليم وفق دراسات إقتصادية مع قدسية السيادة الوطنية او قد يتم تقسيم اليمن لصالح حسابات تشطيرية او جهوية او مذهبية او خارطة حزبية مستقبلية او أجندة خارجية وهذا هو الخطر القادم على اليمن وشعبه !

ونقول لمن تولى المسؤولية الوطنية التاريخية لهذا الوطن من القيادات السياسية والحزبية: مهما كان تقسيم اليمن الى فيدراليات في دولة مركبة أو بقيت دولة بسيطة لن يكون هناك حل لمشكلات الوطن ما لم يكن الحل في تغيير عقلية الإدارة المؤسسية والمجتمعية وتحقيق العدالة والقضاء على الفساد الإداري وإخضاع تجار الحروب وأمرائه ومافيا الثروة لقانون الدولة وهيبتها ودستورها .

الشعب اليمني لايبحث عن رسوم حدود فيدراليات على خارطة الجغرافيا اليمنية واين يكون موقعه فيها بقدر ما يهمه الأمن النفسي والأمن الغذائي والتأمين الصحي وعدالة القضاء وحماية الدولة له ولحقوقه وحماية المال العام وحماية سيادته الوطنية.

قد تكون الفيدرالية لدى الساسة طوق النجاة من مخاطر إنفصال والحل لديهم في صياغة شكل الدولة من خلال نموذج إتحادي يحافظ على وحدتها لكن الأهم هو كيفية إدارة الأقاليم والدولة بشكل عام.

أخشى ان تكون النتيجة عكسية بدلاً من الخوف أن تنقسم اليمن الى دولتين لما قبل 1990 سيكون الأخطر أن تصبح الأقاليم دويلات غادرت الوطن الأم ما لم تحصن هذه الفيدرالية بعدالة توزيع الثروة وقدسية السيادة الوطنية وحسن إختيار الكفاءة الإدارية الوطنية والقضاء على ثقافة التحريض التي تهدد السلم الإجتماعي وغرس ثقافة الولاء الوطني للدولة الاتحادية وهيبة الجيش الذي يحمي كل تراب الوطن.

على القيادات السياسية والحزبية إذا هم يريدون بناء دولة مدنية حديثة عليهم بالتركيزعلى الإنسان وليس على الجغرافيا وثقافتها المناطقية التي تهدد السلم الإجتماعي وأن يغلبوا مصلحة الوطن على كل المصالح الأنانية.

والإنسان الذي أقصده هنا هو الكادر المهني الذي يتم إختياره على أسس المهنية والكفاءة لإدارة الأقاليم او الدولة بشكل عام.

والسؤال هنا لأعضاء مؤتمر الحوار الوطني في حالة تم إعتماد الأقاليم من الذي سيتولى شؤون حضرموت،عدن،تعز،صنعاء،صعدة،عمران وغيرها من المحافظات؟ أعرف ان تعز سوف يديرها ابن تعز وحضرموت ابن حضرموت وصعدة ابن صعدة وعمران ابن عمران وعدن ابن عدن وكذلك كل المحافظات ليس هذا ما اقصده هذا أمر طبيعي في الفيدرالية الذي اقصده هنا والخطير على مستقبل الوطن والتنمية والإدارة هو من في تعز هذا التعزي ومن في عدن هذا العدني وفي حضرموت من هذا الحضرمي وفي صنعاء من هذا الصنعاني وفي صعدة من هذا الصعدواي وكذلك في كل المحافظات.

ماذا سيستفيد أبناء حضرموت من إقليم يتولى شؤونه مسؤولون حضارم عليهم قضايا فساد وإنتهاك لحقوق المواطنة ماذا سيستفيد أبناء تعز من إقليم تعز ويتولى المسؤولية عليهم أفسد أبناء تعز في الإدارة المؤسسية والمجتمعية ماذا سيستفيد أبناء صنعاء من إقليم يتولى شؤونه أفسد أبناء صنعاء وكذلك كل المحافظات لأن الهروب سيكون من فساد المركزية الى فساد المحلية بل المحلية أفظع لأنها تستند الى شرعية جديدة تحت كل المسميات!

هل هناك معيار وطني مهني للإختيار ام الإختيار سيكون حسب الإنتماءات الحزبية والمناطقية والقبلية والجهوية وهذا يعني فشلا للدولة وتهديداً لمستقبلها وسلمها الإجتماعي.

وكما اشتكى أبناء تعز من مركزية صنعاء سيأتي اليوم الذي يشتكي فيه أبناء شرعب من أبناء الحجرية او أبناء الحجرية يشتكون من أبناء شرعب في السيطرة على المناصب وإدارة المحافظة في داخل الإقليم لأن عقلية الإدارة ملوثة بالمناطقية والحزبية وليست الكفاءة والمهنية لايمانع أن يكون كل من يدير تعز من منطقة معينة مادام فيهم الكفاءة والمهنية ومحددة في دستور وضوابط تنفذ لا حبر على ورق لكن المستقبل الخطير على الوطن هو قوة النفوذ من ستفرض السيطرة المحلية في كل الأقاليم !

وعلى رئيس الجمهورية والقيادات السياسية والحزبية وأعضاء مؤتمر الحوار الوطني الإنتباه لهذا الخطر قبل التقسيم الفيدرالي وإيجاد الحلول و يتحملون كل المسؤولية الوطنية التاريخية لمستقبل اليمن إذا لم توضع آلية واضحة ومدروسة لتعيين كل مناصب الدولة في الفيدرالية الإتحادية.

عن مزايا الدولة الاتحادية للمواطن اليمني !

طارق مصطفى سلام

(في هذه العجالة نحاول تسليط الأضواء على قضية من أهم القضايا التي يعتمل النقاش فيها والخلاف حولها في الساحة الوطنية اليمنية، وهي الأكثر أهمية حاليا للمواطن اليمني في جنوب اليمن وشماله وشرقه وغربه على حد سواء، والحديث هنا يتم عن النظام الفدرالي الاتحادي، مفاهيمه ومضامينه العلمية، والمزايا التي تقدمها بنية الدولة الاتحادية المزمع انشاؤها من عدة اقاليم في مؤسساتها الاتحادية المركزية وموادها الدستورية وتشريعاتها القانونية للمواطن اليمني في وضعه الراهن، وفي معالجة القضايا الوطنية الشائكة القائمة حاليا، وتحقيق هذا النظام لمصالح المواطنين افرادا وجماعات) .

يعود ظهور الدول الاتحادية إلى بداية العصور التاريخية في أواخر الألف الرابع قبل الميلاد؛ عندما بدأت بعض الكيانات السياسية الصغرى تتحالف وتتحد لتشكل دولاً أكبر، سواء بطريقة سلمية لمواجهة المخاطر التي تهددها، أو عن طريق الحروب وفرض إحدى الدول سيطرتها على دولة أو دول أخرى تخسر الحرب امامها.

والتمييز بين الدولة الفدرالية والدولة الأحادية ليس بالأمر البسيط. فالدولة الأحادية قد تشبه الفدرالية في البنية الإدارية، ورغم أن الحكومة المركزية قد تملك الحق نظريا في سحب الحكم الذاتي عن إقليم يتمتع به، فإن الأمر قد يكون شديد الصعوبة سياسيا، بل إن بعض الجهات المتمتعة بالحكم الذاتي في دول أحادية كثيرا ما تتوفر على صلاحيات أوسع مما توفره بعض الفدراليات، ولهذه الأسباب، يجادل البعض بأن بعض الدول الأحادية المعاصرة هي فدراليات بحكم الواقع .

والفدرالية (أو الدولة الاتحادية) هي شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستوريا بين حكومة مركزية (أو حكومة فيدرالية او اتحادية) ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات)، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمداً أحدهما على الآخر وتتقاسمان السيادة في الدولة .

أما ما يخص الأقاليم والولايات فهي تعتبر وحدات دستورية لكل منها نظامها الأساسي الذي يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ويكون وضع الحكم الذاتي للأقاليم، أو الجهات أو الولايات منصوصا عليه في دستور الدولة بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية .

والحكم الفدرالي(الاتحادي) واسع الانتشار عالميا، وثمانية من بين أكبر دول العالم مساحة تحكم بشكل فدرالي، وأقرب الدول لتطبيق هذا النظام الفدرالي على المستوى العربي هي دولة الإمارات العربية المتحدة أما على المستوى العالمي فهي دولة الولايات المتحدة الأمريكية .

والفدرالية نظريا توفر نظاما دستوريا قويا تستند عليه التعددية الديمقراطية، وبأنها تقوم بتعزيز الديمقراطية النيابية عبر توفير مواطنة مزدوجة في مجمع جمهوري، وبالإمكان العثور على هذا التصريح الكلاسيكي في الوثيقة الفدرالية (The Federalist Paper) والتي تقول بأن الفدرالية تساهم في تجسيد مبدأ العدالة القضائية وفي الحد من الأعمال التعسفية للدولة، إن مقولة أن الفدرالية تساعد على تأمين الديمقراطية وحقوق الإنسان قد تأثرت بالنظرية المعاصرة حول الاختيار الشعبي، ففي الوحدات السياسية الأصغر بإمكان الأفراد الاشتراك بشكل مباشر في حكومة عمودية وحدوية، وزيادة على ذلك فإن لدى الافراد الساخطين من الظروف السائدة في أحد اقاليم الاتحاد خيار الانتقال إلى اقاليم أخرى - وهذا طبعا بافتراض أن الدستور القائم يكفل حرية الانتقال بين اقاليم الاتحاد الفدرالي .

وهنا في اليمن وعلى طاولة أختلف الساسة والفرقاء ورواد الحوار الوطني الشامل القائم حاليا على شكل الدولة اليمنية التي ستنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني وعدد اقاليمها، فيتحدث البعض عن دولة لامركزية، ويذهب البعض الآخر للمطالبة بدولة فيدرالية، بينما نجد غيرهم يطرحون فكرة الدولة الاتحادية.

إلا انه تم مؤخرا الاتفاق على النظام الاتحادي كشكل للدولة اليمنية المستقبلية بعد إجماع مختلف الأطراف على استبعاد فكرة الدولة المركزية البسيطة وخيار استعادة الدولة الشطرية، حيث تم التوافق بين المتحاورين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل على الدولة الاتحادية وعلى جملة مبادئ ناظمة لها وضمانات للتنفيذ، على أن تؤجل مسألة تحديد عدد الأقاليم وتقسيمها الجغرافي وتحال إلى آلية توافقية تقوم على معالم واضحة في ما يتعلق بنسب التمثيل والمهام والجدول الزمني .

وحيث أن الدولة الاتحادية يقصد بها وجود أقاليم تتمتع بخصوصية ثقافية واقتصادية واجتماعية ولا تستطيع الأقاليم النهوض بواجبات التنمية المستدامة إلا عن طريق الدخول في الاتحاد مع أقاليم أخرى .

وكون النظام الاتحادي يقتضي منح السلطة المركزية بعض السلطات والصلاحيات بتفويض الأقاليم الداخلية والتي ستنشأ في اطار الاتحاد، فلابد اولا من وجود دولة اتحادية قوية بمؤسسات راسخة وقدرات عالية في العمل بهذا المسار مع توفر حاجة وخصوصية اقتصادية وبيئية في هذا النظام الذي فيه يتخلص المركز من سلطاته ليمنحها للأقاليم..

وانطلاقا من الالتزام بهذه المفاهيم والمضامين العلمية للدولة الاتحادية والآلية التوافقية التي التزم الفرقاء بالعمل بها لبناء واستكمال البنية التحتية للدولة الاتحادية المزمع قيامها في انشاء المؤسسات الاتحادية المركزية وتشريعاتها اللازمة، فأنني على ثقة بأن هيكلة الدولة الجديدة على هذا النحو الموضوعي والعقلاني السليم وفي اطار الاقاليم (سواء من ستة اقاليم أو بداية من اقليمين تتوسع لاحقا لعدد من الاقاليم بحسب العامل الزمني والبناء المعرفي لهذه التجربة وبحسب الحاجة والخصوصية الاقتصادية والبيئية) سوف يسهم بفعالية كبيرة في تجنيب اليمن ويلات الحروب والصراعات المناطقية بل وسوف يضمن وجود التوافق المطلوب في سبيل الحفاظ على الوحدة.

عدن تفقد رداءها الأخضر

احمد ناصر حميدان

علاقة الإنسان بالنبات من وقت مبكر من تاريخ الإنسانية تعرف عليها واستأنس بها واستخدمها وخدمها وسخرها لخدمته فقد دون التاريخ أن الإنسان زرع الأرض بالمحاصيل الزراعية منذ 9000 سنة قبل الميلاد وتطورت العلاقة في العصور اللاحقة حيث استخدم الإنسان النبات في الزينة والتشجير منذ ما يقارب 4000 سنة وازداد ارتباط الإنسان بالأشجار والنباتات بشكل عام وكثير من الحضارات القديمة عاملت الشجرة باحترام كبير بلغ حد التقديس وحث ديننا الحنيف على أن يعمر الإنسان الأرض بالغرس والزرع حيث قال تعالى في كتابة العظيم (ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد والنخل باسقات لها طلع نضيد رزقا للعباد و أحيينا به بلدة ميتا كذلك الخروج).

كما أن غرس الأشجار والمحافظة عليها وإكثارها والتعهد بخدمتها ورعايتها من الأعمال التي لا ينقطع ثوابها كما قال رسول الله صلى الله علية وسلم «ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه إنسان أو دابة إلا وكتب الله له صدقة ».

واليوم أصبح الإنسان يدرك خطورة العبث بالبيئة والتنوع البيئي واهتم أكثر بالتشجير وتفنن في الحدائق والبساتين وتشجير الشوارع بل وشرع قوانين حماية البيئة والشجرة وكثير من البلدان يعتبر قطع الشجرة أو إصابتها بحادث سيارة أو أتلافها جريمة يعاقب عليها القانون وصلت عقوبتها في السعودية كمثل فقط إلى عشرة آلاف ريال سعودي كغرامة والبعض أنشأ محاكم بيئية لمحاكمة من أجرم بحق البيئة وقطع أو إحراق الأشجار وما أمس الحاجة في اليمن لمثل هذه المحاكم.

اشتهرت عدن منذ زمن بالحدائق التي كان يطلق عليها «بجيشة» وكانت تنتشر الحدائق في كل مناطق عدن كحدائق المعلا والتواهي والمنصورة وبستان الكمسري واستمرت هذه الحدائق الملجأ والمتنفس الجميل لأبنائها وقت الفراغ من أطفال وعائلات وانتعشت أكثر في فترة المحافظ الفقيد محمود عبدالله عراسي الذي جعل عدن حينها روضة خضراء حدائقها وجولاتها وشوارعها وتزينت عدن بحلتها الجميلة، بعضها إلى يومنا هذا رداؤها من ذلك الزمن والبعض تم العبث به بل ارتكبت جرائم بحق أشجار معمرة ونادرة كحدائق المعلا والمنصورة وبستان الكمسري والسلطة لم تحرك ساكنا ولابد من تصحيح أوضاع هذه الحدائق واستردادها إلى عدن وأبنائها أي إلى السلطة المحلية لتجعلها متنفساً متاحاً لأبناء عدن .

ما أزعجني كثيرا عندما صادفت في الشارع العام للمنصورة أطفالا يقطعون الأشجار الخضراء المزينة لوسط الشارع ليضعوها حواجز لقطع الطريق انتابني غضب شديد وصرخت فيهم وإذا بشخص متوسط العمر مار يبدو عليه من ملابسه انه متعلم ولكنه كان مدافعا عن أعمال التخريب وقال مالكم وماله اقطعوا دمروا حتى نطرد المستعمر صدمت وتسمرت أمام هذا المنظر المزعج والشكل المخادع لمنظر الرجل وهو بهذه السذاجة والغباء ورددت بعد أن تنبهت للموقف: يدمرون ويخربون ماذا؟ بلدهم مدينتهم أرضهم؟ تدخل احد المارة وأوقفه عند حده وانسحب خجولا المهم أخواني هذه عدن وهي مدينتنا التي نعيش فيها ونفتخر بها ومطلوب الاعتناء بها وبجمالها البراق، والتخريب وقطع الأشجار لن يضر سوى عدن ولن يسيء سوى لعدن التي نحبها ونعشقها هل نرضى بان نضرها ونقبحها؟ من يرضى ذلك فهو ليس منا ولا يعرف عدن ولم يرتو من مائها أو يتمرغ بترابها أو يشعر بحضنها الدافئ وماعاش ماسيها وأجمل لحظات سعادته فيها .

هل نعيد لعدن رونقها وجمالها الأخاذ ونحتج ونعبر بحرية عن رؤانا بشكل حضاري مع الحفاظ على عدن كمدينة سياحية جميلة مكسوة بحلتها الخضراء الخلابة وشوارعها التاريخية العريقة وأرصفتها المبلطة التي زادتها جمالا ورونقا لكن أن نشكو العبث بعدن ونحن نعبث بها فهذه مفارقة غريبة .

ما تحتاجه عدن هو الدفاع عنها لان السكوت والتخاذل زاد من معاناتها وجعل العابثين يعبثون بعدن وحياة ساكنيها ونحن مسالمون نمر من أمام الخطأ ولا ننظر له ولانعاتب فاعليه بل نتجنبهم وهم يتمادون أكثر بل بعضهم أصبح يعتقد أن أعماله غير مضرة بل تخدم عدن وقضيتها العادلة.

هذا ما نريده الآن

عبدالجبار ثابت الشهابي

من غير المعقول أن نطلب ممن يأمل فيهم الناس بأن يؤسسوا لمداميك الدولة اليمنية الحديثة ؛ أن يقدموا لنا المستحيلات على أوانٍ من فضة ، ولا يمكن نطلب من أحد أن يأتينا بما لم تستطعه الأوائل !! فضلا عن أن نفكر. لا قدر الله. بأن نعطى ما لم نستحق ، أو نبخس الناس أشياءهم .

وبوضوح ، واختصار ؛ نحن نريد. وقد طالت مرحلة الحوار. دولة قوية ، مهابة ، ديمقراطية، عادلة ، تحترم حقوق شعبها كاملة ، ودون تمييز من أي نوع ، الصغير ، والكبير فيها يتساويان أمام القانون .. دولة لا مكان فيها للتمييز العرقي ، أو القبلي ، أو المناطقي ، أو السلطوي.. دولة لا مكان فيها إلا للحق ، ولا هيبة فيها إلا للقانون .

وهذا في اعتقادنا ليس بالصعب ، ولا بالمستحيل ، قد رآه آباؤنا ، وعاشوه واقعاً، في العهد البريطاني ، وكَرَس كثيراً منه طيب الذكر ، القائد الوطني الصادق. المرحوم بإذن الله. سالم ربيع علي عندما كان رئيساً لمجلس الرئاسة في السبعينات ، وبقينا نشتم عبيره بعد ذلك حتى مايو 1990م ، وإن بشكل خافت، أو مشوه .

نقول ذلك اليوم ؛ حتى لا نصحو غداً على مخلوق مهيض ، مسخ ، لا يقوى على شيء ، كما يحرص على ذلك البعض ممن يريدون الالتفاف على هذا المنجز ، ويعملون على أن يخرج لقمة سائغة إلى كروشهم ؛ فيصبح هذا الشعب المسكين ضحية مرة أخرى للظالمين الذين يملكون المال والسلاح والمرتزقة ، ونغدو كما يقول المثل (كأنك يا بو زيد ما غزيت) .

نحن. يا إخواننا. نريد دولة ؛ لا مستحيلاً .. لقد عشنا من قبل مثلها .. لم يكن الآدمي فيها بحاجة لأن يحمل سلاحاً ؛ لسبب بسيط، فقد كان الكل آمناً على حياته ، بمن فيهم رئيس الدولة (سالمين) نفسه ؛ الذي كنت. أنا شخصياً. أجده في الواحدة فجراً بالزي الشعبي في مطعم الفقيه بالتواهي يتناول وجبة العشاء؛ بمعية مرافق واحد ، أو اثنين بالكثير .. بلبس مدني ، وأسلحة شخصية ، لا يراها أحد..

نعم ؛ لقد كان رئيس الدولة في كثير من الليالي يتجول بتواضع في الأسواق، لا يعترضه مظلوم ولا ظالم ، وأحيانا في الرابعة فجراً.. يتفقد الأمن .. يتفقد الأسواق.. يسأل الناس في السوق عن الأسعار .. عن توفر المتطلبات الأساسية من السلع، والخضار ، وغيرها ، يعالج القضايا بحزم ، وأولاً بأول .

أما المخالفون في أجهزة الدولة المدنية ، والعسكرية فقد كان القانون لهم في المرصاد ، والويل لمن يخالف. صغيراً كان ، أو كبيراً. ويل له من جهاز الرقابة الشعبية، وقبل ذلك يقظة الرئيس سالمين ، وتجواله في المرافق ، والمؤسسات ، والوحدات العسكرية ، والأمنية .

لا أقول إن هذه المرحلة حكمتها الملائكة ؛ بل حكمها بشر جائز في حقهم ما يجوز ، ولكن كانت هناك : الدولة القوية ، والقانون المحترم ، وأجهزته المنفذة ، فالمراقبة ذات الصلاحيات الضبطية الواسعة، فالراعي الحريص ، اليقظ ، الأمين الذي لا يفرط في رعيته ، وهذا ما نريده الآن .

عاش الناس زمناً في أمن ، واستقرار ، ولولا ما كان من الحصار ، ومترتبات الوضع السياسي، والتحالفات الأيديولوجية المفروضة بحكم الظروف، والحاجة في هذه الدولة الناشئة، والإجراءات التي فرضت نفسها بالتالي ؛ لكانوا قد عاشوا أجمل سنوات أعمارهم، وأهنأها .

ونحن اليوم إذ ننظر إلى البعض من المتحاورين وهم يمعنون في خوضهم في التفاصيل، وبين دولة فدرالية: بإقليمين ، أو أربعة أقاليم، أو عشرة، أو.. أو.. يخيل إلينا وكأنهم سيكتشفون عالماً جديداً، أو يناضلون من أجل إقامة موازين العدل المختلة، أو يقطعون دابر المشاريع المشبوهة، السلالية ، والتمزيقية ، والمذهبية، والمناطقية ، والقبلية.. ونحن في هذه الحال. أيها السادة. وفي مضمار ثورة ؛ هدفها التغيير، وطمس معالم الفساد الجاثم على صدر الحياة؛ لماذا لا نفكر جميعاً بدلاً من ذلك ، ومعاً في ذلك؛ في الأجدى لتحقيق النهضة المتوازنة في كل مستوى إداري نتفق عليه ، ولمصلحة الوطن، والإنسان؟ وفي تلبية ذلك التقسيم (الإداري) لمتطلبات النهوض التنموي الشامل ، وبعيداً عن الإرادات، والمشاريع الهدامة ، الإقليمية، والدولية ؟ .

ولماذا لا يكون الوطن ، ومنعته ، وازدهاره، وتقدمه هدف الجميع ، بدلاً من التفكير في أسوأ ، أو لأسوأ الاحتمالات في مسارات التكتيكات ، والأهواء التي تعج بها الساحة السياسية في هذا البلد المنكوب بأفعال ، وإرادات الخراب .

ثم لا ينسى الجميع أن الشعب هو مالك السلطة ، فإن كان لابد ؛ فليرجع الجميع إليه.. ويكفينا بيعاً، وشراءً ، وتضييعاً، وتغييباً لإرادة الناس المتعطشين للعدل، وللدولة العادلة، وللكرامة ، وصيانة الأرواح، والدماء ، والأعراض، والأموال .

إن الأمر الآن بأيديكم أيها المتحاورون ، إن الكرة في ملعبكم ، وسيشهد عليكم التاريخ؛ فاحذروا.. لقد ثقل علينا الحمل ، وكثر الظلم، واستشرى التسيب ، وطال العناء ، وما أحوجنا اليوم لدولة حديثة.. لـ(سالمين) آخر، نقمع به رؤوس العمالات ، ونزيح به هذا الركام ، ونقيم به ، ومعه اليمن القوي، الحديث، الموحد، الديمقراطي، العادل ، وقبل ذلك وبعده : الخالي من الفساد ، والفاسدين، فاختاروا ما يصلح ، وإلا ؛ فالله المستعان !!.